الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

الأمن البشري والأمن المشترك من أجل بناء السلام

مجموعة أدوات
للبرلمانيين

شكر وتقدير

أمكن إعداد مجموعة الأدوات هذه بفضل تفاني مئات البرلمانيين والموظفين البرلمانيين والخبراء جهداً وعملاً والتزامهم الراسخ بتعزيز الأمن البشري والأمن المشترك من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام في جميع أنحاء العالم.

ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن شكره الخاص وامتنانه الخالص لشركائه المقربين في الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم (WAAS) والمكتب الدولي للسلام (IPB) ومؤسسة مبادئ السلام (P4P). فقد اكتست مساهماتهم الثاقبة ومساعدتهم القيّمة وتعاونهم المستمر في كل خطوة أهمية أساسية في إخراج هذا المنشور إلى النور.

ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً عن امتنانه للدعم المالي الذي قدَّمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) لإصدار هذا المنشور.

إن التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

وقد حُرر هذا المنشور وفقاً لأسلوب التحرير وأعراف التسمية المتّبعين في الاتحاد البرلماني الدولي.

ردمك: 978-92-9142-918-9 (الاتحاد البرلماني الدولي)

© الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٤

يشجِّع الاتحاد البرلماني الدولي على استخدام المواد الواردة في مجموعة الأدوات هذه ونسخها ونشرها. ويجوز نسخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري ما لم يُذكر خلاف ذلك وبشرط الإشارة إلى حقوق الطبع والنشر وبيانات المصدر، وعدم إدخال أي تغييرات على المحتوى الأصلي، وعدم الإيحاء بأن الاتحاد البرلماني الدولي يؤيد آراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم بأي شكل من الأشكال.

ويُرجى التواصل مع الاتحاد البرلماني الدولي على press@ipu.org لإبلاغه استخدام محتويات هذا المنشور أو طلب إذن بنسخه كلياً أو ترجمته إلى أي لغة أخرى.

التصميم والإعداد: René Berzia، Inkdrop

المحتويات

شكر وتقدير ٢

تمهيد ٤

الأمن البشري ٧

الأمن المشترك ١٠

كيف يمكن للبرلمانيين بناء السلام ١٤

١- التشريع ١٤

٢- مساءلة الحكومات ١٥

٣- تخصيص الأموال للأمن البشري والأمن المشترك ١٦

٤- فهم احتياجات الناخبين وتمثيلها ١٧

٥- الانخراط في الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز الحوار ١٨

عشر قصص نجاح ٢٠

محاور العمل الموصى بها لمنع نشوب النزاعات وإحلال الأمن والسلام ٢٣

تمهيد

يزداد عالمنا عنفاً وخطورةً شهراً تلو شهر. فما انفكت النزاعات تتزايد عدداً في مختلف أنحاء العالم، منذ أن تراجعت في تسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، ولم تسلم منطقة من عقباها. وغالباً ما تشمل هذه النزاعات أطرافاً متعددة ويؤججها النشاط الإجرامي العابر للحدود الوطنية. ومن النزاعات ما هو مستمر منذ عقود عدة وما لم يحله المجتمع الدولي بعد، علماً بأن تكلفة تلك النزاعات هائلة وأن المدنيين هم من يتكبدون عادةً أفدح الأثمان.

والمستقبل لا يبدو مشجِّعاً. فالتضليل الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي تنشر الكراهية والانقسام وانعدام الثقة. وتسهِّل الأسلحة التي يوجهها الذكاء الاصطناعي عمليات القتل أكثر من أي وقت مضى، في حين أن الهجمات الإلكترونية على البنى التحتية الحيوية تشتد وطأتها. وفي الوقت نفسه، توقفت جهود نزع السلاح النووي تماماً والتوترات العالمية تصرف انتباه قادتنا عن التحديات الملحة – والوجودية في بعض الأحيان – التي تواجهنا ولا سيما تغيّر المناخ والجوائح والجوع وغيرها. ومن ثم، فإننا بحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. لكن النزاعات تدفعنا إلى الاتجاه المعاكس.

ويوفر نهجان إمكانيات جديدة لإعادتنا جميعاً إلى المسار الصحيح. أما النهج الأول، فهو الأمن البشري الذي يتمحور حول التفاعل مع الناس وتمثيلهم وينطوي على سن تشريعات مخصصة وملائمة للظروف ترتكز على أبعاد عدة تتعلق برفاه الفرد. وأما النهج الثاني، فهو الأمن المشترك الذي يوسِّع نطاق مبادئ الأمن البشري ويكرِّس فكرة أن الحوار وتعددية الأطراف والتعاون هي أساس كل محاولة لحل أي مشكلة.

ويستند كلا النهجين إلى فكرتين أساسيتين هما أولاً أن الأمن أكثر تعقيداً واتساعاً من انعدام النزاعات، وثانياً أن أمن كل أمة من أمن الأمم المجاورة لها. وعُزز وتبلور المفهومان على مدى السنوات الثلاثين الماضية تقريباً، مع وجود أمثلة في بلدان تمتد من كوستاريكا إلى منغوليا ومن نيجيريا إلى فانواتو. وقد اكتسبنا من الخبرة ما يكفي

لإثبات أن تطبيق نهجَي الأمن البشري والأمن المشترك يعود بفوائد واضحة على السلام والأمن.

ويمثل هذان النهجان تغيراً جوهرياً في التفكير ولكنهما يستندان إلى حقائق فعلية فضلاً عن الرأفة بحال البشر.

ولكن ما علاقة الأمن البشري والأمن المشترك بالبرلمانيين؟ وكيف يمكن تطبيقهما؟

بالنسبة إلى البرلمانيين الذين يطمحون إلى الوفاء بوعودهم تجاه ناخبيهم، لا هدف أسمى من السلام والأمن اللذين يشكلان عنصرين حيويين لتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان.

وتشرح مجموعة الأدوات هذه، التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي، الآليات التي يمكن للبرلمانيين استخدامها لمناصرة نهجَي الأمن البشري والأمن المشترك وتنفيذهما. وتوفر إرشادات أساسية للبرلمانيين الذين يتطلعون إلى تشكيل نهج بلادهم إزاء الأمن.

ولا جديد في هذا بطبيعة الحال، وإنما مجموعة الأدوات هذه ثمار بل خلاصة الجهود التي بذلها شركاؤنا الرئيسيون، مثل المكتب الدولي للسلام والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم، على مدى عشرات السنين. ولذلك، أود أن أشكر هؤلاء الشركاء على حكمتهم ورؤاهم الثاقبة، وآمل أن يستفيد قراؤنا وناخبوهم من النهجين الموصوفين في الصفحات التالية.

مارتن تشونغونغ
الأمين العام
للاتحاد البرلماني الدولي

الإطار ١: الأمن البشري والأمن المشترك في الاتحاد البرلماني الدولي

بدأ الاتحاد البرلماني الدولي يتبع نهجاً قائماً على الأمن البشري منذ آذار/مارس ٢٠١٨ على الأقل عندما اعتُمد القرار المعنون *«استدامة السلام بوصفها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة»* بالإجماع إبّان الدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة لجمعيته المعقودة في جنيف بسويسرا. وأكد القرار الصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وشدَّد على أن تحقيق السلام والأمن لا يعني القضاء على الحروب فحسب وإنما القضاء على الخوف والعوز أيضاً. ولذلك، فإن طريق النضال من أجل السلام طريق معقد ومتعدد الأوجه.

وبعد مرور أربع سنوات، اعتُمد قرار آخر في آذار/مارس ٢٠٢٢ بعنوان *«إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم»* إبّان الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في نوسا دوا بإندونيسيا. وأكد هذا القرار أن الجهود الناجحة لتحقيق السلام والأمن تميل إلى إشراك الأشخاص الأكثر تضرراً من النزاعات وتمكينهم بصفتهم وكلاء السلام. ووسَّع نطاق المفهوم التقليدي للنزاعات، معترفاً بأن لانعدام الأمن مصادر عديدة وبأن المجتمعات المحلية هي أول من يتضرر من تبعاته. وتكتسي آليات الإنذار المبكر أهمية أساسية في تسجيل المظالم وبدء مساعي الوساطة، في حين أن الشمولية وحقوق الإنسان وحماية المجتمعات المحلية المهمشة مقومات حيوية لإحلال السلام المستدام. وكُلِّف الاتحاد البرلماني الدولي في القرار نفسه بإعداد مجموعة الأدوات هذه من أجل مساعدة النواب على منع نشوب النزاعات.

الأمن البشري

الإطار ٢: الأبعاد السبعة (وأكثر) للأمن البشري

كان مفهوم الأمن البشري ينطوي على سبعة أبعاد عندما وُضع لأول مرة. ثم أضيف الأمن التكنولوجي إلى تلك القائمة، دليلاً على قدرة هذا النهج على التكيّف. وفي عامَي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، على سبيل المثال، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قرارَين بشأن الجرائم الإلكترونية والأسلحة الذاتية التشغيل وكلاهما يتعلق بالأمن البشري والأمن المشترك.

١- **الأمن الاقتصادي:** يضمن الوصول إلى الدخل وفرص العمل والموارد، مع التقليل من التفاوت بين مستويات الدخل وتعزيز التوزيع العادل للثروة.

٢- **الأمن الغذائي:** يضمن توفر أطعمة مغذية من مصادر متنوعة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها، مما يعزز الممارسات الزراعية المستدامة.

٣- **الأمن الصحي:** يوفر إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، ويزكي الوعي بشأن الصحة العامة، ويستبق تفشي الأمراض والجوائح.

٤- **الأمن البيئي:** يحمي الموارد الطبيعية، ويشجِّع التنمية المستدامة، ويخفف من التدهور البيئي وآثار تغيّر المناخ.

٥- **الأمن الشخصي:** يحمي الأفراد من العنف والجريمة وسوء المعاملة، ويشجِّع ثقافة احترام حقوق الإنسان، ويعزز التماسك الاجتماعي.

٦- **الأمن المجتمعي:** يعزز الروابط الاجتماعية، ويدعم المؤسسات المحلية، ويقوي الشعور بالانتماء والهوية داخل المجتمعات المحلية المتنوعة.

٧- **الأمن السياسي:** يدعم المبادئ الديمقراطية، ويضمن الحوكمة الفعالة، ويعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة في عمليات صنع القرار.

+ **الأمن التكنولوجي:** يضمن الاستخدام الآمن والأخلاقي للتكنولوجيا عن طريق الحماية من التهديدات الإلكترونية، وتعزيز الوصول العادل إلى التكنولوجيا، وتحفيز الابتكار المستدام من خلال التنظيم المحكم والتعاون الدولي.

توحي كلمة «الأمن» إلى مخيلة الكثير من الناس بالأسوار العالية والمدافع والقانون والنظام والجنود. وتنطوي على دفاع الدولة عن سيادتها وحدودها ضد التهديدات العسكرية الخارجية. وتشير داخلياً إلى المراقبة وأحياناً استخدام القوة ضد المواطنين.

ويتجاوز نهج الأمن البشري هذا التعريف، إقراراً بأن العديد من التهديدات على حياة المدنيين وسبل عيشهم – مثل الجوع والمرض والفقر والتلوث – تخرج عن نطاق التدخل العسكري. ويتناول مسألة بقاء الإنسان من منظور أوسع نطاقاً ومتعدد الأبعاد بمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ويسعى إلى منع نشوب النزاعات بمعالجة المشكلات الأساسية قبل تفاقمها، لأن النزاعات الواجب حلها تقل عندما يتمكن الناس من الازدهار في بيئتهم.

وكثيراً ما يُنظر إلى تقرير *التنمية البشرية لعام* ١٩٩٤، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أنه كان بداية تحسن فهم نهج الأمن البشري. وقد حظي هذا المفهوم باعتراف واسع النطاق منذ ذلك الحين، ولا سيما في المنشورات التالية:

- *إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية* (٢٠٠٠)، الذي أكد أهمية الأمن البشري بالنسبة للتنمية المستدامة والسلام الدولي؛
- *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* (٢٠١٥)، التي يسعى مبدأها الأساسي – وهو «عدم ترك أحد خلف الركب» – إلى ضمان وصول جهود التنمية إلى الأشخاص الأكثر عرضة لخطر انعدام الأمن؛
- *الأمن البشري*، وهو تقرير أصدره الأمين العام للأمم المتحدة (كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤) ويقدِّم رؤى جديدة بشأن أفضل السبل للاستجابة لأزمات اليوم المعقدة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفضلاً عن ذلك، أدت جائحة كوفيد-١٩، التي أودت بحياة ما يقرب من ١٥ مليون شخص على مدى عامين، إلى عكس مكاسب إنمائية عديدة، مما يبيِّن كيف يمكن أن تكون التنمية معقدة وهشة في الوقت نفسه ويؤكد كيف يمكن أن يتخذ الأمن وانعدام الأمن أشكالاً متعددة. ويسلط تغيّر المناخ الضوء أيضاً على الحاجة إلى النظر في أشكال مختلفة من الأمن، إذ إنه يشكل تهديداً وجودياً للأفراد والأمم على حد سواء.

ويسلِّم نهج الأمن البشري بأن النهوج التقليدية لا تكفي لضمان رفاه الإنسان على الرغم من أن الدولة تظل الجهة الرئيسية لتوفير الأمن. وقد يختلف معنى الأمن باختلاف الأشخاص والأزمنة. فهو مرتبط جداً بالظروف السائدة، ومن ثم يتطلب تحقيقه اتباع نهوج مخصصة. ويقترح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري المنهجية التالية:

١- **تحليل الأوضاع:** تحديد المخاطر المتعددة الأبعاد وآثارها على الأفراد والمؤسسات. والكشف عن المشكلات الجذرية ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجتها.

٢- **تحديد الاحتياجات ومواطن الضعف والقدرات:** تحديد الاحتياجات ذات الأولوية لضمان أن تكون الأنشطة فعالة وهادفة.

٣- **وضع استراتيجيات للأمن البشري:** إعداد خطط متناسقة لحماية الفئات السكانية الضعيفة وتمكينها.

٤- **إشراك الأطراف المعنية:** إشراك جهات شريكة متنوعة في عملية صنع القرار من أجل ضمان أن تكون الحلول شاملة وفعالة.

٥- **تقييم الأثر على الأمن البشري:** تقييم فعالية السياسات والأنشطة بالوقوف على التحسينات الملموسة في حياة الناس.

ويتماشى نهج الأمن البشري مع المهمة المسندة إلى النواب وهي تمثيل ناخبيهم. ويمكِّن النواب من إدراك أن ناخبيهم يواجهون مجموعة من التحديات ومن الاستجابة بفعالية أكبر عن طريق حلول متكاملة ومناسبة للسياق. وعندما يستمع النواب إلى المواطنين الذين يمثلونهم ويفهمونهم، يكونون أقدر على تحديد بؤر انعدام الأمن قبل أن تتحول إلى نزاع.

الأمن المشترك

الإطار ٣: المبادئ الستة للأمن المشترك

حدَّد تقرير عام ٢٠٢٢ المعنون *«الأمن المشترك ٢٠٢٢: من أجل مستقبلنا المشترك»*، الذي نشره مركز أولوف بالمه الدولي، والمكتب الدولي للسلام، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، المبادئ الستة التالية للأمن المشترك:

١- لكل الناس الحق في الأمن البشري – أي التحرر من الخوف والتحرر من العوز.

٢- بناء الثقة بين الأمم والشعوب أمر أساسي للوجود الإنساني السلمي والمستدام.

٣- لا سبيل إلى الأمن المشترك بدون نزع السلاح النووي، وفرض قيود صارمة على الأسلحة التقليدية وتقليل الإنفاق العسكري.

٤- التعاون العالمي والإقليمي، وتعددية الأطراف، وسيادة القانون عوامل حاسمة الأهمية في التصدي للعديد من التحديات العالمية.

٥- يجب أن يحل الحوار ومنع نشوب النزاعات وتدابير بناء الثقة محل العدوان والقوة العسكرية كوسيلة لحل النزاعات.

٦- يتعين توسيع نطاق جهود تحسين اللوائح التنظيمية والقانون الدولي والحوكمة المسؤولة ليشمل التكنولوجيات العسكرية الجديدة، كما هو الحال في مجالات الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي و«الذكاء الاصطناعي».

يسلط النهج الثاني – وهو الأمن المشترك – الضوء على المجالات التي يمكن لمتخذي القرارات أن يخفضوا فيها من التوترات داخل الدول وفيما بينها. ومن ثم، فإنه يميل إلى الارتباط بالدبلوماسية والاتسام بطابع دولي أكثر من الأمن البشري. ويقوم على فكرة أن الأمن القومي لمختلف الأمم مترابط، وأننا نربح جميعاً عندما نعمل معاً على تعزيز أمننا الجماعي إلى أقصى حد ممكن. فبعبارة أخرى، لا يتنافى الأمن القومي والأمن المشترك.

فعندما تنظر الأمم إلى الأمن على أنه مسألة مواجهة – تتلخص في التغلب على المنافسين من حيث حجم الجيوش وسرعة التقدم في التكنولوجيات المدمرة – يصبح أمنها غير مستقر ومعرض للخطر. ويمكن أن يؤدي انعدام الثقة إلى سوء التقدير. ويمكن أن يؤدي الشك إلى اتخاذ إجراءات وقائية.

وفي المقابل، تعزز الدول سلامتها إلى أقصى حد ممكن عندما تتفق على اتباع نهج قائم على الأمن المشترك. وتعمل في هذا الإطار على تقليص حجم جيوشها، والإنفاق إلى الأمن البشري، والانخراط في حوار بهدف بناء الثقة والشفافية.

وقد سكّت اللجنة المستقلة المعنية بشؤون نزع السلاح والأمن – التي كان يترأسها السيد أولوف بالمه، رئيس الوزراء السابق للسويد، والمعروفة باسم لجنة بالمه – مصطلح «الأمن المشترك» لأول مرة في عام ١٩٨٢ في ذروة الحرب الباردة. وقدَّم هذا المصطلح فكرة أن الأمم والشعوب لا يمكن أن يكونوا آمنين حقاً إلا عندما يشعر نظراؤهم بالأمان. وتشمل الوثائق بشأن الأمن المشترك التقريرين التاليين:

- تقرير لجنة بالمه لعام ١٩٨٢ المعنون «*الأمن المشترك: خطة للبقاء*»، الذي قدَّم وحدَّد مفهوم الأمن المشترك؛
- تقرير عام ٢٠٢٢ المعنون «*الأمن المشترك ٢٠٢٢: من أجل مستقبلنا المشترك*»، الذي استند إلى عمل لجنة بالمه، وقدَّم توصيات للمستقبل، وحدَّد ست ركائز للأمن المشترك، وورد فيه أن «عالمنا في خطر، ولكن معاً يمكننا بناء أمننا المشترك».

وتختلف قدرة البرلمانات على التأثير في القضايا المتعلقة بالأمن اختلافاً كبيراً باختلاف البلدان. ومع ذلك، يمكنها اتخاذ بعض الخطوات العملية لبناء الزخم لتطبيق مفهوم الأمن المشترك. وترد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- **دعم الأمن البشري على المستوى الوطني:**
  - إعطاء الأولوية لتمويل الخدمات العامة مقارنةً بالإنفاق العسكري.
  - دعم التشريعات التي تقيّد إنتاج الأسلحة والاتّجار بها واستخدامها.
  - توفير خدمات كافية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمواطنين وعيشهم بلا عوز.

- **احترام القانون الدولي وتطويره:**
  - ضمان احترام حقوق الإنسان والبيئة والحماية الإنسانية عن طريق العمل التشريعي والرقابة.
  - دعم التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيات العسكرية الناشئة مثل الحرب الإلكترونية والأسلحة الفضائية وأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل.
- **مساءلة الحكومات** عن احترامها للمعايير الدولية، بما في ذلك عدم الاعتداء واحترام السيادة وقواعد الاشتباك وحماية المدنيين واتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين.
- **تعزيز الأمن المشترك والثقة والحد من التوترات:**
  - المشاركة في المحافل المتعددة الأطراف والهيئات الدبلوماسية الإقليمية.
  - النهوض بالدبلوماسية والمشاركة البناءة وأي معاهدات تبني الثقة مع الدول الأخرى.
  - الاعتراف بأن معاهدات نزع السلاح تساعد على التخفيف من حدة التوترات الدولية.
- **تعزيز حل النزاعات ومنعها** عن طريق إنشاء لجان برلمانية مكرسة، وإجراء تقييمات وتحليلات للإنذار المبكر.

الإطار ٤: بحيرة تشاد من منظور الأمن البشري والأمن المشترك

يمكن أن يؤدي نهج الأمن المشترك أيضاً إلى تمكين الأمن البشري. وسيكون التعاون الدولي ضرورياً – إن لم يكن كافياً – لمعالجة التهديدات المعقدة والعابرة للحدود مثل الإرهاب والجوائح والجرائم العابرة للحدود وتغيّر المناخ.

وتقدِّم بحيرة تشاد مثالاً مباشراً وحقيقياً جداً على الصلات بين الأمن البشري والأمن المشترك. فقد كان ملايين الأشخاص يعتمدون على البحيرة في صيد الأسماك والزراعة والمياه. ومع ذلك، تقلصت رقعة البحيرة في الآونة الأخيرة بسبب تأثير الزراعة وانخفاض هطول الأمطار جزئياً، مما أدى إلى أزمة إقليمية. وأدت المصاعب الاقتصادية الناجمة عن ذلك إلى تكثيف المنافسة بين المجتمعات المحلية، مما أجبر الكثير من الناس على الهجرة وساهم في انهيار القيم التقليدية. وانتشرت النزاعات في المنطقة، في حين استغلت الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، مثل جماعة بوكو حرام، نقاط الضعف في صفوف الفئات السكانية المحلية.

وتبحث البلدان الأربعة التي تحد بحيرة تشاد – وهي الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا – الآن عن طرق لإدارة البحيرة إدارةً أفضل، بما في ذلك عن طريق التعاون في المجالات المرتبطة بالموارد المائية والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة بوجه عام. ونظراً إلى أن الافتقار للأمن البشري في مكان ما يؤثر في السلام والأمن في أماكن أخرى من المنطقة نفسها، فإن البلدان الأربعة تعمل أيضاً معاً على حل النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات.

كيف يمكن للبرلمانيين بناء السلام

يمكن للبرلمانيين أن يستخدموا وظائفهم البرلمانية استخداماً متعمداً وهادفاً لتعزيز الأمن البشري والأمن المشترك، ومن ثم النهوض بالسلام. وعلى الرغم من أن كل برلمان فريد، فإن لأغلبها أربع وظائف متميزة ومعروفة هي الوظائف التشريعية والرقابية والمالية والتمثيلية. وتضطلع البرلمانات أيضاً على نحو متزايد بوظيفة خامسة هي الدبلوماسية البرلمانية.

وترد فيما يلي بعض الطرق التي يمكن للبرلمانيين أن يستخدموا بها كل وظيفة من هذه الوظائف الخمس لدعم منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

١- التشريع

تضع البرلمانات وتعتمد القوانين الوطنية. وبالنسبة للنواب، تتيح هذه الوظيفة فرصةً لمناقشة التشريعات وتعديلها بطريقة تعزز الأمن البشري والأمن المشترك. وبذلك، يمكنهم بناء إطار قانوني يعزز ثقافة السلام عن طريق قوانين تقوم، على سبيل المثال، بحظر استخدام الألغام الأرضية، وتنظيم تجارة الأسلحة، ووضع بروتوكولات لحل النزاعات بالوسائل السلمية، والنهوض، بشكل أعم، بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ويصدق النواب على المعاهدات الدولية التي تنهض بعدم الاعتداء ونزع السلاح.

يمكن للنواب استخدام الأدوات التالية، في إطار وظيفتهم التشريعية، من أجل النهوض بالأمن البشري والأمن المشترك:

- **اعتماد نهجَي الأمن البشري والأمن المشترك في صياغة التشريعات وتعديلها:** يتطلب تعزيز ثقافة الأمن البشري تنفيذاً متعمداً وهادفاً. ويمكن للنواب ضمان أن يهدف التشريع صراحةً إلى النهوض بحياة المواطنين العاديين وإعطاء الأولوية لرفاههم وحمايتهم. ويمكن أن يكون هذا التركيز على الأمن البشري والأمن المشترك أيضاً وسيلة لإقامة تحالفات تتجاوز الانقسامات التقليدية بين اليمين واليسار. وعلى الرغم من أنه يمكن للنواب تقديم مشاريع قوانين، فإنهم يساهمون غالباً عن طريق تعديل مشاريع القوانين والقوانين القائمة.

- **إجراء عمليات مسبقة لتقييم الآثار:** تقف عمليات تقييم الآثار على العواقب المحتملة لقانون معيّن وتحدِّد كيف يمكن أن يؤثر ذلك القانون في الأبعاد السبعة (وأكثر) للأمن البشري (الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي والتكنولوجي). ثم يمكن اتخاذ خطوات فعالة لزيادة النتائج الإيجابية للقانون المعني إلى أقصى حد ممكن مع تقليل السلبيات إلى أدنى حد ممكن. وتساعد عمليات التقييم هذه على وضع سياسات قائمة على الأدلة تكون شفافة ومؤثرة.
- **إدراج الاتفاقات الدولية في التشريعات الوطنية:** يمكن أن يكون للمعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى تأثير كبير في الحياة اليومية للمواطنين. ويشارك النواب في هذه الصكوك خلال ثلاث مراحل رئيسية هي مراحل التصديق عليها، وإدخال التشريعات الداعمة لها، وتنفيذها. وفي كل مرحلة، تُتاح للنواب فرصة لتشكيل تطبيق بلادهم للمعاهدة أو الاتفاق بحيث يتناسب بشكل أفضل مع احتياجات الشعوب التي يمثلونها من حيث الأمن البشري والأمن المشترك.

٢- مساءلة الحكومات

النواب يخضعون الحكومات للمساءلة، ويدققون في الإجراءات والسياسات التنفيذية لضمان الخضوع للمساءلة والشفافية والالتزام بسيادة القانون. وهم يستجوبون الوزراء ويناقشون السياسات ويدرسون الحسابات العمومية أو تقارير التدقيق. وتتيح هذه الوظيفة، التي تشمل الدفاع والشؤون الخارجية، فرصة أخرى للنواب لمساءلة حكوماتهم عن تنفيذ نهجَي الأمن البشري والأمن المشترك.

يمكن للنواب استخدام الأدوات التالية، في إطار وظيفتهم الرقابية، من أجل النهوض بالأمن البشري والأمن المشترك:

- **طرح أسئلة على الحكومة:** يستجوب النواب حكوماتهم إبّان الجلسة العامة إما شفهياً وإما كتابياً. وتتطلب هذه الأسئلة من الحكومة توضيح السياسات أو مناقشتها. ويمكن أن تؤدي الإجابات غير المرضية إلى المزيد من المناقشات أو حتى تقديم اقتراح بسحب الثقة. ويتطلب التدقيق المناسب أن يكون النواب على دراية جيدة بسياسات الحكومة وتنفيذها.

- **إجراء عمليات تقييم لاحقة:** تتيح عمليات التقييم هذه، التي تشمل مراجعة التقارير المرحلية والتواصل مع الأطراف المعنية وإجراء زيارات ميدانية، للنواب فهم تأثير السياسات والبرامج في الأمن البشري والأمن المشترك، والتحقق من أن قرارات الحكومة تؤدي إلى تحسينات عملية.
- **دعم عمليات الأمم المتحدة:** غالباً ما توفر الأمم المتحدة قيادة حيوية لتعزيز الأمن البشري والأمن المشترك عن طريق عمليات مثل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والاستعراض الدوري الشامل. ويمكن للنواب دعم هذه العمليات بحث حكوماتهم على المشاركة – على سبيل المثال عن طريق توقيع إعلان أو تنفيذ معاهدة أو حتى أخذ الكلمة في اجتماعات الأمم المتحدة. وتساعد هذه الإجراءات على بناء الثقة داخل المحافل الدولية، مما يساهم أيضاً في تحقيق السلام.

٣- تخصيص الأموال للأمن البشري والأمن المشترك

يتطلب الأمن البشري والأمن المشترك كلاهما مستوى معيّناً من التمويل الحكومي. ونظراً إلى أن النواب يراجعون ميزانية الحكومة ويعدلونها ويقرّونها، يمكنهم التأثير في الإنفاق وضمان تخصيص الأموال للأمن البشري والأمن المشترك.

يمكن للنواب استخدام الأدوات التالية، في إطار وظيفتهم المالية، من أجل النهوض بالأمن البشري والأمن المشترك:

- **تشكيل ميزانية الدفاع:** يساعد النواب على تعزيز الأمن المشترك بإعداد تخصيص الأموال المخصصة للدفاع لصالح الدبلوماسية وبناء السلام والمساعدات الإنمائية. ويساعد ذلك على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، مثل الفقر وعدم المساواة.
- **التدقيق في الميزانية الوطنية:** في معظم البلدان، يناقش النواب بنود الميزانية الوطنية ويعترضون عليها ويقرّونها قبل اعتمادها. ويمكنهم استخدام هذه السلطة لضمان أن الميزانية تحمي الأمن البشري وتنهض به.
- **التكليف بعمليات التدقيق الوطنية:** يمكن للنواب التكليف بإجراء عمليات تدقيق لتحديد ما إذا كانت الإدارات الحكومية قد استخدمت الأموال العامة بشكل مناسب وحققت أفضل قيمة مقابل المال بما يتماشى مع النوايا الأصلية، مما يساعد على بناء الشفافية والثقة.

٤- فهم احتياجات الناخبين وتمثيلها

يدافع النواب عن مصالح الناخبين واحتياجاتهم. ويمثلون كل من ينتمون إلى دوائرهم الانتخابية وليس من صوت لهم فقط. ويفهمون آمال مواطنيهم ومخاوفهم، ويستخدمون هذه المعرفة للدفاع عن السياسات التي تفيد ناخبيهم. وييسرون الحوار ويسعون إلى تحقيق توافق الآراء ويتفاعلون مع أطراف معنية متعددة. ويساهمون بذلك في بناء التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

يمكن للنواب استخدام الأدوات التالية، في إطار وظيفتهم التمثيلية، من أجل النهوض بالأمن البشري والأمن المشترك:

- **التفاعل مع الجمهور:** يعمل النواب على فهم ناخبيهم والتفاعل معهم بانتظام. ويستمعون إلى المجتمع المدني والخبراء إبّان المحافل العامة. ويزود هذا التفاعل النواب بما يحتاجونه من المعلومات والأفكار المتنوعة والمتعمقة للاضطلاع بوظيفتيهم التشريعية والرقابية وتشكيل السياسات العامة. وهذا مبدأ أساسي للديمقراطية يساعد على الحفاظ على العلاقة بين الممثلين المنتخبين والأشخاص الذين يخدمونهم. ويساعد التفاعل أيضاً الحكومة على حماية المواطنين من الخوف والعوز والإهانة.
- **تمثيل الناخبين في المجلس:** يقدِّم النواب المعلومات والرؤى المستقاة من عملهم ويبلغون ما سمعوه وفهموه من دائرتهم الانتخابية في المجلس النيابي. ويساعدون، بتمثيل أولويات ناخبيهم، على صياغة قوانين تستجيب لاحتياجات الأشخاص الذين يخدمونهم.
- **التوسط في النزاعات في المجتمعات المحلية:** يتمتع النواب، بصفتهم ممثلين منتخبين، بقدر معيّن من النفوذ والسلطة يمكنهم من التوسط في النزاعات – أو حتى منعها – داخل المجتمعات المحلية. وهم يعملون كوسطاء يحظون بالاحترام، ويسهلون المناقشات أو يجمعون أطرافاً مختلفة حول طاولة المفاوضات. ويمكِّنهم فهمهم للقضايا المحلية من مناصرة التشريعات الرامية إلى جبر مظالم أفراد المجتمعات المحلية، أو تخصيص الموارد لتلك التشريعات أو حتى دعمها. وقد تجلى الحوار بين الأديان والثقافات بوصفه موضوعاً مهماً في السنوات القليلة الماضية.

٥- الانخراط في الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز الحوار

يعمل النواب على تحسين العلاقات الدولية عن طريق المؤسسات البرلمانية الدولية والعلاقات الثنائية والمؤتمرات الدولية. ويستخدمون الاجتماعات لتعزيز الحوار والتفاهم والتعاون. ويساعدون أيضاً على التوسط في النزاعات وتبادل الممارسات الجيدة والدعوة إلى السلام.

يمكن للنواب استخدام الأدوات التالية، في إطار وظيفتهم المتعلقة بالدبلوماسية البرلمانية، من أجل النهوض بالأمن البشري والأمن المشترك:

- **تمثيل البرلمان والناخبين على الساحة العالمية:** يمثل النواب برلماناتهم الوطنية وناخبيهم في المحافل واللجان والأفرقة العاملة الدولية التي غالباً ما تكون مرتبطة بعمليات الأمم المتحدة وتيسِّر عملها هيئات عدة منها الاتحاد البرلماني الدولي. ويعمل النواب، عند المشاركة في تلك المحافل، على النهوض بالأمن البشري وضمان أن الالتزامات العالمية ترتكز على الحقائق المحلية مثل الفقر وتغيّر المناخ.
- **التفاعل مع أطراف معنية متعددة:** يمكن للبرلمانيين العمل على المستوى الدولي مع مجموعة من الأطراف المعنية مثل القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وتحالفات المجتمع المدني العالمية. ويعمل النواب، في أثناء التعاون مع هذه المجموعات، على الترويج لنهج شامل وتعاوني إزاء الأمن البشري والأمن المشترك. فيمكنهم، على سبيل المثال، الإصرار على أن تتماشى ممارسات الأعمال مع مبادئ الأمن البشري وضمان أن تشمل تعددية الأطراف أصوات المجتمعات المحلية.
- **المشاركة في الشبكات البرلمانية:** يمكن للنواب التعاون مع أقرانهم من مختلف الأحزاب والمناطق من أجل النهوض بالأمن البشري والأمن المشترك، ولا سيما عن طريق إنشاء شبكات لتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة، ووضع مبادرات مشتركة. وبذلك، تساعد إبراز أهمية الأمن البشري والأمن المشترك ومشروعيتهما على التصدي للتحديات العالمية والمحلية.

الإطار ٥: أسئلة لتقييم إدماج الأمن البشري والأمن المشترك في العمليات البرلمانية

١- هل يستعرض النواب بانتظام عملهم السياسي أو التشريعات أو الاتفاقات أو المشاريع الأخرى من منظور الأمن البشري والأمن المشترك؟

٢- هل تشمل العملية التشريعية مشاركة الجمهور والمجتمعات المحلية، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة؟

٣- هل تتضمن التشريعات أحكاماً بشأن الرصد والتقييم والتحسين المستمرة، بما يعزز التنفيذ الشفاف والخاضع للمساءلة؟

٤- هل تتماشى عملية تخصيص الميزانية مع أولويات الناخبين بحيث تعزز الأمن البشري والأمن المشترك؟

٥- هل تتيح عملية الموازنة تخفيض الإنفاق العسكري؟ وهل تتيح إعادة تخصيص عائد السلام للبرامج الاجتماعية التي تعالج أوجه عدم المساواة وتشجِّع العدالة الاجتماعية؟

٦- هل تضمن عملية الموازنة أن تعود ثروة البلد من الموارد الطبيعية بالفائدة على المجتمع ككل؟

٧- هل تساهم الرقابة البرلمانية في تعزيز الاندماج الاجتماعي وجبر مظالم الفئات المهمشة؟

٨- هل تضمن الرقابة البرلمانية سماع أصوات الجمهور وأخذها في الاعتبار بدقة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن؟

٩- هل يناقش النواب بنشاط التصديق على المعاهدات القائمة للحد من التسلح وانتشار الأسلحة وتنفيذها وتعزيزها؟ وهل يعملون على منع اعتبار بلدهم «الحلقة الأضعف» في الهيكل الأساسي للحد من التسلح في المنطقة؟

١٠- هل يشجِّع النواب مساعي الحوار والمصالحة ويشاركون فيها على المستويين المحلي والدولي، فيساهمون في بناء الثقة والتفاهم بين الأطراف المتنازعة؟

١١- هل تتعامل المناقشات بشأن السلام والأمن، سواء في البرلمان أو مع المواطنين، مع هذه الموضوعات على أنها مترابطة؟

١٢- هل يدعو النواب إلى إدراج المعارف المحلية والممارسات التقليدية في وضع سياسات وبرامج بشأن الأمن البشري؟

١٣- هل يستبق الإطار التشريعي وينظِّم آثار التكنولوجيات الناشئة والمستقبلية على الأمن الوطني والدولي؟

١٤- هل يتضمن الإطار التشريعي مبادئ تعددية الأطراف والتعاون الدولي للتصدي للتحديات الأمنية العالمية بفعالية؟

١٥- هل يشير العمل البرلماني بانتظام إلى الغايات والمؤشرات المحدَّدة في إطار أهداف التنمية المستدامة؟

عشر قصص نجاح

١- في عام ٢٠١٦، اتخذ برلمان **جنوب أفريقيا** خطوة مهمة نحو تعزيز الأمن البشري باستهلال مبادرة متعددة الأحزاب للقضاء على الجوع. وكانت تلك المبادرة جزءاً من التزام أوسع نطاقاً بأهداف التنمية المستدامة التي ترمي إلى القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. وأدى البرلمانيون دوراً حاسم الأهمية في هذه العملية بمناقشة المسائل الحرجة وبلورة التفاصيل، وأتاح نهجهم المتعدد الأحزاب الاستماع إلى مجموعة متنوعة من وجهات النظر. وأكد هذا النهج أهمية الوحدة. وبمعالجة قضية أساسية للكثير من الناس، ساعدت المبادرة على بناء الثقة وتعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء البلاد.

٢- **محطة الفضاء الدولية** مختبر أبحاث بحجم ملعب كرة قدم يدور حول الأرض وتبلغ قيمته ١٠٠ مليار دولار أمريكي. وقد أُطلقت المحطة في عام ١٩٩٨، وهي من أشهر الأمثلة على التعاون العالمي حيث تشارك فيها خمس وكالات فضاء و١٥ بلداً منها كندا واليابان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ويعزز هذا التعاون الأمن المشترك على حدود جديدة خطيرة. واتفقت وكالة ناسا الأمريكية والاتحاد الروسي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، على أن يواصل كل منهما إيفاد رواد فضاء إلى المركبات الفضائية للآخر.

٣- تواجه دولة **فانواتو** في المحيط الهادئ مجموعة من التهديدات الوجودية المرتبطة بارتفاع منسوب مياه البحر وتحمض المحيطات والكوارث الطبيعية. فهي تقف حقاً أمام فوهة الأزمة المناخية العالمية التي تمثل تهديداً مباشراً لأمن البلاد يتجاوز أي تهديد آخر. واعتمدت فانواتو، في عام ٢٠٢٠، استراتيجية للأمن القومي تقوم على عشر ركائز منها القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ والكوارث، والأمن البشري، والحوكمة الرشيدة. ويعترف هذا النهج الواسع النطاق إزاء الأمن بحقيقة التهديدات التي يتعرض لها البلد والتي تتجاوز المفاهيم التقليدية.

٤- أصبح الأمن البشري جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية **لليابان** بعد فترة وجيزة من نشر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ الذي اقتُرح فيه هذا المفهوم لأول مرة. واستخدمت اليابان مساعدتها الإنمائية الرسمية منذ ذلك الحين للنهوض بهذه القضية، بما في ذلك عن طريق الصندوق الاستئماني للأمن

البشري الذي يربط بين الأمن البشري والسلام والاستقرار. وتهدف اليابان، بتعزيز التنمية الشاملة للجميع والقدرة على الصمود، إلى إقامة بيئة عالمية أكثر أماناً وإنصافاً. وإن دستور اليابان دستور سلمي منذ عام ١٩٤٧، مما يشهد على التزام البلد بالسلام والتعاون الدولي.

٥- اعتمدت **نيجيريا**، في عام ٢٠١٤، استراتيجية جديدة للأمن القومي مثلت تحولاً فكرياً كبيراً. وتشير الاستراتيجية إلى أن العديد من البلدان لم تكن تفرق بين أمن النظام والأمن القومي، غير أن التركيز قد تحوَّل منذ ذلك الحين إلى المزيد من القضايا اليومية مثل المأوى والنقل والأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والتوظيف والبيئة. وتنص الاستراتيجية تحديداً على أنه «بدون اهتمام كاف باحتياجات المواطنين العاديين، سيكون من الصعب الاعتماد على سلطة الدولة أو القوة العسكرية، لأن الشعب يظل دائماً جوهر كل استراتيجية أمنية».

٦- كان العديد من المراقبين يرون في أوائل تسعينيات القرن العشرين أنه من غير المرجح **لمنغوليا** أن تنتقل إلى النظام الديمقراطي بعد سبعة عقود من هيمنة الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، أدى تركيز البلاد على الأمن البشري – الذي رُسِّخ في دستور عام ١٩٩٢ – إلى تحديد توجّه جديد والمساعدة على تحقيق الانتقال السلمي. ويقرّ مفهوم الأمن القومي في منغوليا بأن «الأمن القومي يتحقق عندما تُكفل العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع والأمن المدني». وقد مهد هذا النهج الطريق أمام منغوليا لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات وحماية أمن سكانها الذين يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة.

٧- في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، لفتت المخاوف المتزايدة بشأن العواقب الإنسانية لأسلحة الليزر المسببة للعمى انتباه المجتمع الدولي. واستجابةً لذلك، اعتمدت دول العالم في عام ١٩٩٥ **البروتوكول الرابع الملحق بالاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة**. وحظر هذا البروتوكول بشكل استباقي استخدام ونقل أسلحة الليزر المصممة خصيصاً لإحداث عمى دائم للرؤية غير المعزَّزة. وأدى اعتماد البروتوكول الرابع إلى وقف تطوير أسلحة الليزر المسببة للعمى في الصين والولايات المتحدة وضمان عدم استخدام تلك الأسلحة في أي من مناطق النزاع.

٨- حلّت **كوستاريكا** جيشها في عام ١٩٤٨ بعد حرب أهلية قصيرة ولكن حامية الوطيس. وقد ساعدتها على اتخاذ هذه الخطوة رغبة البلاد في تحقيق الاستقرار، ووضع دستور جديد، ووجود قيادة ذات رؤية. وأعلن الرئيس الجديد آنذاك، خوسيه فيغيريس فيرير، ذلك القرار في كانون الأول/ديسمبر في ثكنات بيلافيستا التي أصبحت فيما بعد المتحف الوطني لكوستاريكا. وحافظ البلد الواقع في أمريكا الوسطى منذ ذلك الحين على نظام ديمقراطي مستقر وسلمي لأكثر من سبعة عقود. وهو يشتهر بمستوياته العالية من الصحة والتعليم، فضلاً عن بيئته الغنية.

٩- وقعت ١٨٧ دولة **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية** وصدقت عليها ١٧٨ دولة حتى الآن. وهذه المعاهدة ركيزة مهمة لهيكل الأمن المشترك في العالم. وهي تحظر جميع التفجيرات النووية وتتضمن نظاماً فعالاً للتحقق. فعلى سبيل المثال، تتلقى الدول الأعضاء معلومات مفصلة عن التجارب النووية المعلنة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في غضون ساعتين فقط، مما يساعد على بناء ثقة حيوية. ويدعم نظام التحقق المصاحب – والذي يشمل مستشعرات زلزالية – أيضاً إصدار التحذيرات العامة بأمواج التسونامي بصورة أسرع، ويمكن أن يساعد على تحديد الحوادث النووية. وتعدّ المعاهدة مثالاً جليلاً على التعاون الدولي الذي يفيد الجميع في جميع أنحاء العالم.

١٠-أكدت **بنغلاديش**، بوصفها مهد الائتمانات المتناهية الصغر، التزامها بالأمن البشري. وتتيح هذه القروض الصغيرة – التي قد تبلغ قيمتها بضعة دولارات – فرصة لذوي الدخل المنخفض (ومعظمهم من النساء) للخروج من شراك الفقر. وتدعم الأنشطة المدرة للدخل وتساعد المستفيدين على تجميع الأصول مثل الماشية والمعدات والمساكن. وفي المقابل، تساعد هذه الأصول والمدخرات على بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات. ووفقاً لهيئة تنظيم الائتمانات المتناهية الصغر في بنغلاديش، سجَّل عام ٢٠٢٠ نحو ٣٠ مليون مستفيد نشط من الائتمانات المتناهية الصغر.

محاور العمل الموصى بها لمنع نشوب النزاعات وإحلال الأمن والسلام

١- **التعاون البرلماني والمبادرات المشتركة**

استخدام الدبلوماسية البرلمانية بوصفها وسيلة لإقامة الحوار مع الأطراف المتنازعة، ومناصرة الحلول السلمية ودعم مبادرات حل النزاعات:

- تحفيز المناقشات غير الرسمية وتسهيل الحوار وجهود السلام المشتركة. وبناء الثقة بإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة والحفاظ على التعاون عبر الحدود.
- سن تشريعات لدعم بناء السلام وحل النزاعات، مع التركيز على الحوار والوساطة والحلول السلمية ومنع نشوب النزاعات.
- استخدام المنابر البرلمانية للتوسط في محادثات السلام، وتوعية السكان المتضررين من النزاعات، وضمان المساءلة عن تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار وبناء السلام.

٢- **التعاون الدولي وتعددية الأطراف**

النهوض بالسلام والأمن بتعزيز تعددية الأطراف والتعاون العالمي والإقليمي والإصلاحات:

- الدعوة إلى إجراء إصلاحات في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لضمان أن تكون تلك المنظمات أكثر تمثيلاً وشفافيةً وفعاليةً في معالجة القضايا الأمنية ومنع نشوب النزاعات.
- الحث على تعزيز تعددية الأطراف عن طريق القانون الدولي، والتشجيع على وضع أطر إقليمية وعالمية للتعاون بشأن التحديات الأمنية الرئيسية في عصرنا، وتعزيز الأطر القائمة في هذا الصدد.
- تخصيص التمويل للمبادرات والمنظمات المتعددة الأطراف التي تعمل من أجل السلام، وحل النزاعات، وبناء الثقة، والتنمية.

٣- **الشفافية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون**

تعزيز الحوكمة من أجل بناء الثقة ومنع الفساد وضمان الإنصاف والعدالة من أجل تحقيق السلام الطويل الأمد ومنع نشوب النزاعات:

- ممارسة رقابة صارمة على الميزانيات والنفقات الحكومية. وضمان الشفافية ومنع إساءة استخدام الأموال العامة.
- مناصرة وسن قوانين تقتضي الشفافية من الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بتجارة الأسلحة والإنفاق على الدفاع. وتعزيز المساءلة وثقة الجمهور.
- وضع وتنفيذ أطر قانونية محكمة تدعم العدالة وحقوق الإنسان. وإدراج آليات واسعة النطاق لمكافحة الفساد من أجل ضمان الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

٤- **نزع السلاح وتنظيم الأسلحة**

اعتماد نهج شامل لنزع السلاح وربطه بالتنمية والتعاون الدولي:

- تعزيز نزع السلاح والحد من التسلح. والدعوة إلى عقد جمعية عامة خاصة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. ودعم المعاهدات القائمة مع السعي إلى وضع معاهدات جديدة.
- تعزيز أطر رقابة الأسلحة النووية، ودعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية، والتشجيع على اعتماد سياسة «عدم البدء بالاستخدام»، والترويج لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.
- مناصرة المعاهدات التي تنظِّم وتحظر تكنولوجيات أو تقنيات الأسلحة الجديدة، بما في ذلك الأسلحة الذاتية التشغيل والصواريخ فرط الصوتية والهجمات الإلكترونية على الأنظمة النووية.

٥- **الفضاء الإلكتروني والعالم الرقمي**

تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا والإجراءات الوطنية الرامية إلى التصدي للتهديدات الإلكترونية والنهوض بالمواطنة الرقمية السلمية والمسؤولة:

- تخصيص موارد للسياسات الشاملة التي تحمي البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإلكترونية، وتعالج التهديدات ومواطن الضعف المتغيرة، وتنشئ آليات للاستجابة السريعة.

- مناصرة التشريعات التي تدمج الدراية الرقمية الشاملة في المناهج التعليمية. ودعم حملات التوعية العامة بشأن الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت.
- الدعوة إلى وضع معايير دولية تنهض بالسلوكيات المسؤولة في الفضاء الإلكتروني. وقيادة مبادرات التعاون الدولي في مجال الجرائم الإلكترونية وتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون.

٦- التنمية الاجتماعية

استخدام الموارد التي يوفرها نزع السلاح – أي «عائد السلام» – للتصدي للفقر وعدم المساواة اللذين يشكلان السببين الجذريين للنزاعات:

- الدعوة إلى تنفيذ مبادرات «التحويل العادل» التي تحول الموارد من الاستخدامات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية. ووضع استراتيجيات لربط نزع السلاح بالقضايا الاجتماعية.
- تخصيص «عائد السلام» للبرامج الاجتماعية والطاقة المتجددة والوظائف الخضراء وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمن البشري والأمن المشترك.
- النهوض بالعدالة الاجتماعية والاستثمار في البرامج الاجتماعية لتعزيز حقوق العمال والأنظمة الضريبية العادلة وشبكات الأمان الاجتماعي.

٧- تغيّر المناخ والأمن الغذائي

التخفيف من مخاطر النزاعات الناجمة عن القضايا البيئية وانعدام الأمن الغذائي عن طريق إدارة الموارد إدارةً مستدامة واعتماد نهوج مبتكرة:

- دمج المخاطر المناخية في استراتيجيات الأمن القومي. ومعالجة العوامل البيئية من أجل منع التنافس على الموارد الشحيحة. والترويج للاتفاقات الدولية بشأن تغيّر المناخ.
- مناصرة السياسات التي تركِّز على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنهوض بالممارسات الزراعية المستدامة.
- الاستثمار في البحث والتطوير لمعالجة القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ وإدارة الموارد. وتحسين الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين.

٨- التماسك الاجتماعي والثقة على مستوى القاعدة الشعبية

تعزيز المجتمعات المسالمة والقادرة على الصمود بالاستثمار في الاقتصادات المحلية والصحة العامة والبنية التحتية:

- مناصرة التجارة العادلة والحد من الفوارق الاقتصادية وتخصيص الموارد لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة فرص العمل. والترويج لممارسات الأعمال المستدامة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الأمد الطويل.
- الاستثمار في البنية التحتية الصحية وضمان حصول جميع المواطنين على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وتعزيز التدابير الصحية الوقائية وأنماط الحياة الصحية.
- تحديث أنظمة البنية التحتية الأساسية (النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة). واتباع نهوج التخطيط الحضري المستدام بإعطاء الأولوية للمساحات الخضراء والإسكان الميسور التكلفة.

٩- المشاركة الشاملة للجميع والعدالة

تهيئة بيئة شاملة للجميع، والتمكين من بناء السلام العادل والمستدام:

- دعم السياسات والبرامج التي تشرك النساء والشباب بطريقة مجدية في عمليات صنع القرار في مجالَي السلام والأمن على جميع المستويات.
- الحث على وضع آليات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها ومنعها، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني. ومحاسبة الجناة وتقديم الدعم القانوني والنفسي والمالي للضحايا.
- الدعوة إلى وضع سياسات لجبر مظالم الفئات المهمشة. وتعزيز الاندماج الاجتماعي وحماية حقوق الأقليات. وضمان المساواة في الوصول إلى الفرص والموارد.

١٠- التعليم وثقافة السلام

تمكين المواطنين من تشكيل مجتمعات مسالمة عن طريق التعليم والتفاهم ومنع نشوب النزاعات بشكل استباقي:

- إعداد مناهج دراسية وطنية تشمل التربية والتعليم من أجل السلام، ومهارات حل النزاعات، وأهمية التسامح والتنوع. ودعم المجتمع المدني للمشاركة في الجهود الرامية إلى بناء السلام.
- الاستثمار في التعليم الجيد للجميع، ولا سيما في مناطق النزاع. والترويج لبرامج التدريب المهني التي تزود الأفراد بمهارات رائجة لإيجاد سبل عيش مستدامة.
- دعم الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب الصراعات، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر، والمشاركة البرلمانية في المناطق العالية الخطورة، ومبادرات الحوار بين الأديان والثقافات، وأدوات الوساطة المتاحة بسهولة.

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org